Al-Farouk journal of sciences
Volume (2), Issue (3) (JUNE, 2026)
ISSN: 3135-2359

مجلة الفاروق للعلوم
المجلد (2) ملحق العدد 3 يونيو 2026
ردمد: 3135-2359

الانتخابات واهم معوقات نجاحها في ليبيا

جامعة الزاوية – كلية القانون – قسم القانون العام
نبيل محمد على شلفوح
n.shafouh@zu.edu.ly
https://orcid.org/0009-0005-1629-5258

Elections and the Main Obstacles to Their Success in Libya

Nabil Mohamed Ali Shalfouh
University of Zawia – Faculty of Law – Department of Public Law

تاريخ الاستلام: 2026/6/29 تاريخ المراجعة 7/20/ 2026 تاريخ القبول:2026/7/28- تاريخ النشر:8/10/ 2026

الملخص

تناولت الدراسة إشكالية الانتخابات في ليبيا في ظل مرحلة التحول السياسي التي أعقبت الحراك العربي، باعتبار الانتخابات إحدى الآليات الرئيسة لبناء الشرعية وإرساء قواعد النظام الديمقراطي. وهدفت إلى بيان الطبيعة القانونية للانتخابات، والكشف عن أسسها، وتحليل المساعي الدولية والإقليمية تجاه الاستحقاق الانتخابي، مع الوقوف على أهم المعوقات التي تعرقل نجاح العملية الانتخابية في ليبيا. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال وصف الواقع السياسي والقانوني وتحليل العوامل المؤثرة في مسار الانتخابات. وقد أوضحت الدراسة أن الانتخابات لا تحقق الاستقرار السياسي بمجرد إجرائها، بل تحتاج إلى بيئة دستورية وأمنية ومؤسسية ملائمة، وإلى توافق وطني يضمن قبول نتائجها. كما بينت أن الانقسام السياسي، وضعف التشريعات الانتخابية، وغياب الثقة بين الأطراف، والتدخلات الخارجية، وانتشار السلاح، تمثل تحديات جوهرية أمام بناء مسار انتخابي ناجح. وتبرز أهمية الدراسة في ربطها بين المسار الانتخابي وشروط الاستقرار السياسي، وإبراز أن غياب القاعدة القانونية الجامعة يحول الانتخابات من وسيلة للتوافق إلى مصدر جديد للصراع. وخلصت الدراسة إلى ضرورة معالجة الفراغ الدستوري، وتوحيد المؤسسة العسكرية، ووضع قوانين انتخابية واضحة، مع تفعيل دور الأمم المتحدة في دعم العملية الانتخابية وفرض العقوبات على الجهات المعرقلة، بما يسهم في الوصول إلى انتقال ديمقراطي أكثر استقرارًا، ويعزز فرص بناء الدولة الليبية على أسس دستورية ومؤسسية سليمة .

الكلمات المفتاحية: الانتخابات، التحول الديمقراطي، ليبيا، المعوقات الانتخابية، الاستقرار السياسي.

Abstract:

This study examined the problem of elections in Libya during the political transition that followed the Arab uprisings, considering elections as one of the main mechanisms for building legitimacy and establishing the foundations of a democratic system. The study aimed to clarify the legal nature of elections, identify their basic principles, analyze international and regional efforts toward the electoral process, and highlight the major obstacles that hinder the success of elections in Libya. The study adopted the descriptive analytical method by describing the political and legal reality and analyzing the factors affecting the electoral path. The findings showed that

elections cannot achieve political stability merely by being held; rather, they require a suitable constitutional, security, and institutional environment, as well as national consensus that guarantees acceptance of their results. The study also revealed that political division, weak electoral legislation, lack of trust among parties, foreign interference, and the spread of weapons represent major challenges to building a successful electoral process. The study concluded that it is necessary to address the constitutional vacuum, unify the military institution, enact clear electoral laws, and activate the role of the United Nations in supporting the electoral process and imposing sanctions on obstructing parties, in a way that contributes to a more stable democratic transition and strengthens the chances of building the Libyan state on sound constitutional and institutional foundations.

Keywords: Elections, Democratic Transition, Libya, Electoral Obstacles, Political Stability.

المقدمة:

عندما بدأ الحراك العربي من عهد الثورات العربية تونس والتي اشتعلت منها شرارة التمرد على الأنظمة السلطوية تحطمت حدود المسلمات ببقاء هذه الأنظمة رافعه شعارات كانت في الماضي ولا يجرأ أحد حتى الحديث عنها, كانت الظروف التي تعلقت بالثورات تشير إلى حالة الخصوصية التي تتعلق ببنية الدولة, شكل سقوط بعض الأنظمة العربية حالة من الفراغ السياسي والذي فرض على المجتمعات حتميه عبور المسافة التي تفصل ما قبل وما بعد الانتقال الديمقراطي وتعيد الطريق نحو الإصلاح السياسي, فلا تكفي حدوث ثورة لنجاح التحول السياسي, فعملية التحول تحتاج آليات عمل قادرة على بلوغ عتبه الإصلاح والتغيير.

أهمية الدراسة:

أن الانتخابات العامة والتي تعتبر أحد آليات عملية الديمقراطية قد فقدت فاعليتها الوظيفية وقدرتها على تحقيق الاستقرار وإرساء دعائم نظم الديمقراطية في العالم العربي الذي يمر بمراحل انتقاليه، كونها جرت في ظل بيئة غير ملائمة، ولم تسبقها العديد من الممارسات الديمقراطية التي تدعم فاعليتها فالانتخابات جرت في ظل غياب البنية المؤسسية والقاعدة القانونية المتمثلة بدستور ينظم الحياة السياسية.

ولهذا؛ تعتبر أهمية هذه الدراسة والمتمثلة في إشكالية الانتخابات في ظل حالة التغيير التي يشهدها العالم العربي من أجل التعرف على الظروف الملائمة لإجرائها كونها آلية من آليات أرساء نظم ديمقراطية مستقرة.

الدراسات السابقة:

في مقابل الثورات التي اندلعت في البلاد العربية ظهرت ثورة بحثية وعلميه أخرى حاولت تفسير ظاهر التغيير التي احتاجت المنطقة ودراسات أخرى بحثت في أسباب تعثر مسارات التحول الديمقراطي وعلى رأسها حالات العنف السياسي والانقسام المجتمعي الذي خلق تحديات في طريق استكمال عمليات الانتقال في العالم العربي, وعليه؛ جاءت هذه الدراسة للبحث في إشكالية الانتخابات وكيف تحولت إلى أداة للخلاف والتناصر وربطها بجمله الظروف التي كانت تعاني منها البلاد العربية والتي لم تشكل عوامل مساعدة في إنجاح هذه الانتخابات في إرساء النظم الديمقراطية.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على عدة أنواع من المناهج في محاولة لتفسير سبب تعثر مسار التحول الديمقراطي في ليبيا وتوضيح أسباب فشل الانتخابات في دعم الاستقرار وبناء الدولة، واستعمل المنهج الوصف التحليلي في هذه الدراسة كونها منهج قائم على جمع المعلومات التي تتعلق بالظاهرة وتحديد طبيعتها والتعرف على العلاقات المتداخلة في حدوثها ووصفها.

خطة البحث والدراسة:

تناولنا في هذا المبحث مبحثين وقمنا بتقسيم هذا المبحث إلى مبحثين كل مبحث يندرج تحته مطلبين:

المبحث الأول: الطبيعة القانونية لحق الانتخابات.

المطلب الأول: التكييف القانوني للانتخابات.

المطلب الثاني: أسس الانتخابات.

المبحث الثاني: المساعي الدولية والإقليمية تجاه الاستحقاق الانتخابي، وكذلك أهم المعوقات التي تواجه أو تعرقل العملية الانتخابية.

المطلب الأول: المساعي الدولية والإقليمية تجاه الاستحقاق الانتخابي.

المطلب الثاني: أحد المعوقات التي تواجه العملية الانتخابية.

المبحث الأول: الطبيعة القانونية لحق الانتخابات وأسس الانتخابات

الانتخاب: هو إجراء قانوني يحدد نظامه ووقته ومكانه في دستور أو قانون ليختار بمقتضاه شخص أو أكثر لرئاسة مجلس أو نقابة.

والانتخاب اصطلاحًا: مجموعة القواعد القانونية التي تحدد من له حق الانتخاب والترشح وكل ما يتعلق بالعملية الانتخابية [1].

المطلب الأول: التكييف القانوني للانتخابات:

أولًا: الانتخاب حق شخصي:

يقوم هذا الرأي على أساس مبدأ المساواة بين الأفراد في الحقوق المدنية والسياسية وتأسيسًا على ذلك فإن الانتخاب حق مكفول لكل فرد يتمتع بصفة المواطنة، ويستعدون في ذلك إلى مبدأ السيادة [2].

ويترتب على الأخذ بهذه النظرية أن الانتخاب حق وليس واجب، فللناخب أن يمارس هذا الحق أو لا يمارس هذه الصلاحية من غير أن يتعرض إلى أي مسألة من أحد، فهو حق اختياري وليس إجباري [3].

ثانيًا: الانتخاب وظيفة:

---

[1] بلقيس محمد جواد، الموجز في النظم السياسية الديمقراطية، دمشق, 2024, ص133.

[2] حميد حنون خالد، الأنظمة السياسية، بغداد، العراق, 2015, ص52.

[3] نعمان أحمد الخطيب، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، مؤسسة المعارف للطباعة والنشر, 2001, ص244.

يذهب رأي في الفقه إلى القول إن الانتخابات وظيفة وليس حق ويستندون في ذلك إلى مبدأ سيادة الامه، إذًا وفقًا للمبدأ المذكور السيادة وحده واحدة غير قابلة للتجزئة وتعود للامه والامه شخص معنوي يختلف عن الأفراد في مباشره العمل [1].

ثالثًا: الانتخابات حق ووظيفة:

يذهب أصحاب هذا الرأي إلى اعتبار الانتخابات حق ووظيفة معًا ويحلل أنصار هذا الرأي بأن وصف الانتخابات حق وإنما هو للتأكيد على الحقوق الطبيعية للأفراد التي لا يمكن للسلطة أن تمسها أو تنتقص منها كونها تسمو على القانون الطبيعي [2].

أما القول يكون الانتخابات هي وظيفة فذلك يعني بأن الانتخابات ليس اختياري للفرد له أن يمارسه أو لا يمارسه وإنما يعني ذلك بأن الانتخابات إجباري يجب على الفرد اداءه وإلا سوق يعرض للمسؤولية بشكل جزائي [3].

رابعًا: الانتخابات سلطة قانونية:

أن تكييف الانتخابات وفق النظريات والآراء السابقة لا يلزم المشرع بشكل قطعي بضرورة تبني نص معين واهماله، بل لا يلقي أي مسؤولية على أي مؤسسة من مؤسسات الدولة الرسمية فيما يصل إليه [4].

وبذلك فإن النتائج التي نصل إليها من حيث الواقع هي أن الانتخابات سلطة قانونية تقرر للناخب ويحدد مضمونها وشروطها القانونية، أما الجدل والاختلاف حول الانتخابات وطبيعته فهو في الغالب كما يقال يعتمد على الاعتبارات السياسية [5].

وحيث ان الانتخابات سلطة قانونية يحددها المشرع ليعطي الناخب حق المشاركة السياسية بشكل عادل ومتساوٍ فإنه لا يسمح للناخبين أن يخالفوا باتفاق والقواعد القانونية المنظمة لممارسة الحق بأن شكل خاصة منع من كان يحق له الانتخاب أو السماح لمن هو ممنوع من ممارسة هذا الحق أو الموقوف بشكل دائم أو مؤقت [6].

المطلب الثاني: أسس الانتخابات:

أولًا: الاقتراع المقيد:

يعهد الاقتراع المقيد اشتراط توفر النصاب أو قسط من التعليم أو كلاهما معافٍ الناضب، بالإضافة إلى الشروط التنظيمية الأخرى [7], حتى يستطيع مباشرة الانتخابات وقد يشترط في الناخب أحيانًا الانتماء إلى طبقة معينة من الشعب وعندها أيضًا يسمى الاقتراع, لقد انتشر الاقتراع المقيد في دساتير بعض الدول منها دستور

---

[1] نعمان أحمد الخطيب، مرجع سابق، ص267.

[2] محسن خليل، النظم السياسية والقانون الدستوري، الجزء الأول، دار النهضة العربية, 1967, ص210.

[3] محمود عاطف البنا، الوسيط في النظم السياسية، القاهرة, 2000, ص245.

[4] نعمان أحمد الخطيب، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، مرجع سبق ذكره.

[5] محمد حنون خالد، الأنظمة السياسية، مرجع سابق، ص55.

[6] ثروت بدري، النظم السياسية، الجزء الأول، دار النهضة العربية, 1964' ص 197.

[7] مصطفي أبو زيد فهمي، مبادئ الأنظمة السياسية، الإسكندرية, 1983, ص109.

الولايات المتحدة الأمريكية ودساتير فرنسا ومصر وانكلترا[1], حيث كان ذلك منسجما مع سيادة مبدأ سيادة الامه واعتبار مبدأ الانتخابات وظيفه وليس حق للفرد, فقد تصور رجال الثورة الفرنسية أن تبني الاقتراع المقيد إنما هو التوفيق بين الديمقراطية وإمكانية تمثيل المصالح العليا للبلد كون الاقتراع المقيد صورة من صور الانتخابات من جانب, ووسيلة جيده في اختيار أفضل شرائح المجتمع التي تكون قادرة على التمثيل بكفاءة وقدرة عالية وبعيده عن النزوات الشخصية والمصالح الخاصة[2].

أ. شرط النصاب المالي:

يعد النصاب المالي من أكثر الشروط انتشارًا في النظم السياسية التي وصفت بالمقيدة، ويقصد بشرط النصاب المالي اشتراط الدساتير أو قوانين الانتخابات في الناخب نصابًا ماليًا معينًا كان يكون حائز مبلغ من المال او عقارًا لا يقل دخله في السنة عن قيمه محدده أو أن يكون الناخب من الأشخاص الذين يدفعوا الضرائب التي لها حد معين [3].

هذا ويلاحظ أن تقييد حق الانتخابات بنصاب مالي، إنما يشير إلى سعي الطبقة البرجوازية للاحتفاظ بالسلطة السياسية بعد أن انتزعتها من الطبقة الأرستقراطية [4].

ب. شرط التعليم:

ومضمون هذا الشرط وجوب حصول الناخب على قسم من التعليم أو على درجة علمية أو على الأقل معرفة القراءة والكتابة مثال على ذلك ما ذهبت إليه القوانين الأساسية في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث اشترطت بعضها في الناخب الإلمام بالقراءة والكتابة وبعضها يتطلب من الأفراد القدرة على تفسير نصوص الدستور الأمريكي [5].

ثانيًا: نظام الاقتراع العام:

يقصد بالاقتراع العام عدم اشتراط توافر شرط النصاب المالي أو شرط التعليم في الناخب، وعلى الرغم من عدم وجود تعريف للاقتراع العام في الفقه الدستوري لأن النظام الانتخابي لا يمكن تصور وجوده إذا اشترط المشرع في الناخب نصابًا ماليًا معنيًا أو قسطًا من التعليم، أما إذا نص المشرع على أحد هذين الشرطين أو كلاهما معًا فإن النظام الانتخابي يصبح اقتراعًا مقيدا وليس اقتراعًا عامًا [6].

ويأتي استقرار مبدأ الاقتراع العام متزامنًا مع الانتشار الواسع للديمقراطية والسعي في توسيع قاعده الناخبين والتقليل والتخفيف من القيود والشروط المفروضة عليهم إذ إن الانتخاب حق لكل فرد بصفته عضوًا في

---

[1] ثروت بدوي، النظم السياسية، مرجع سابق، ص203.

[2] نعمان أحمد الخطيب، الوسيط في الأنظمة السياسية والقانون الدستوري، مرجع سابق، ص281.

[3] كمال الغالي، مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية، مرجع سابق، ص11.

[4] محمود عاطف البنا، النظم السياسية، مرجع سابق، ص349.

[5] إبراهيم شيحا، مبادئ الأنظمة السياسية، مرجع سابق، ص319.

[6] حميد حنون خالد، النظم السياسية، مرجع سابق، ص53.

الجماعة صاحبه السيادة ومن ثم لا يجوز حرمان أي شخص من مباشرته إلا في حالات استثنائية تتعلق بعدم الأهلية العقلية أو عدم الصلاحية الأدبية [1].

لذلك؛ فإن مبدأ الاقتراع العام وتطبيقه لا يتناف ولا يفقد صفته إذا وضعت شروط تنظيميه أخرى خلافًا لشرط النصاب المالي والنصاب التعليمي، وبناءً على الشروط الواجب توافرها في الاقتراع العام، شرط الجنس، وشرط الجنسية، وشرط الأهلية العقلية [2].

المبحث الثاني: المساعي الدولية والإقليمية تجاه الاستحقاق وأهم معوقات التي تواجه العملية الانتخابية:

لا تزال التحديات التي واجهت العملية الانتخابية في ليبيا منذ تحديد موعدها السابق في أواخر ديسمبر 2021 مائله للعيان فثمة تحديات امنيه كما سنشير إليها لاحقًا.

المطلب الأول: المساعي الدولية والإقليمية تجاه الاستحقاق الانتخابي.

المطلب الثاني: أهم المعوقات التي تواجه العملية الانتخابية.

المطلب الأول: المساعي الدولية والإقليمية تجاه الاستحقاق الانتخابي:

لم يعد الاستحقاق في ليبيا مطلبًا داخليًا فحسب، بل بات مطلبًا دوليًا يصر المجتمع الدولي ويؤكد على ضرورة تنظيمه في موعده المحدد، إذا تحظى الانتخابات في ليبيا بأهمية استثنائية خاصة بكونها تمثل المحطة الأبرز والأهم للخروج من حالة الانقسام السياسي إلى بناء تجربه ديمقراطية في ظروف يبدو أنها مفتوحة على كل الاحتمالات في التقدم أو التراجع.

أولًا: ردود الفعل المحلية:

أن أمر تأجيل الانتخابات يعود بالأساس إلى قصور التشريعات الانتخابية فيما يتعلق بدور القضاء في الطعون والنزاعات الانتخابية الأمر الذي انعكس سلبًا على قرارات المفوضية في الدفاع عن قرارتها وأوجدت حاله عدم اليقين خصوصًا فيما يتعلق باستبعاد بعض المرشحين الذين لا تنطبق عليهم شروط الترشح للانتخابات، وبناءً عليه طلب (عماد السابح) رئيس المفوضية العليا للانتخابات: ترحل اللجان الانتخابية واتخاذ الإجراءات اللوجستية التي تضمن المحافظة على الجاهزية العملياتية والمواد التي كانت ستستخدم في الانتخابات [3].

ثانيًا: تطور الموقف الأمريكي من التأجيل والمطالبة بالاتفاق:

لا شك أنه كان لدخول الولايات المتحدة بثقلها على خط الأزمة الليبية دور حاسم في الضغط على طرق الصراع الليبي وتوجيهها نحو الاتفاق بأسرع ما يمكن، ويأتي هذا الدور في إطار حرص أمريكا على كبح الحضور والنفوذ الروسي المتزايد والداعم لحضر والحيلولة دون استحواذ روسيا على السوق النفطي الليبي وهو ما بات يؤرق أمريكا ويثير مخاوفها وهذا ربما ما دفعها إلى التغاضي عن تدخل تركيا في ليبيا لوقف التعدد الروسي,

---

[1] مصطفي أبو زيد، مبادئ الأنظمة السياسية، مرجع سابق، ص109.

[2] سليمان الطماوي, النظم السياسية والقانون الدستوري، القاهرة, 1988, ص209.

[3] محمد عبدالحفيظ الشيخ، الاتفاق السياسي الجديد, 2021, مجلة دراسات شرق اوسطيه، العدد 95, ربيع, 2021.

وتبقى الولايات المتحدة اللاعب الوحيد القادر على أن يقود جهدًا شاملًا من أجل التوصل إلى اتفاق مجمع عليه من قبل جميع الأطراف الفاعلة على الساحة الليبية[1].

فهو دور مهم جدًا ووازن للدفع بعملية التسوية، وكبح نفوذ التدخلات الخارجية المؤثرة، ويرجع ذلك في المقام الأولى إلى أن أمريكا قادرة بشكل فردي الضغط على الجهات الدولية والإقليمية الفاعلة في ليبيا [2], لوقف دعما للوكلاء على الأرض ودفع مختلف أطراف النزاع إلى الدخول في عملية مفاوضات أساها حسن النيات، ولكن الدور الأمريكي ورغم أهميته يبقى غير كافٍ لإيجاد التسوية سياسة ليبية من دون قوة أوروبية، وسوف تساعد جمله هذه المؤشرات والمعطيات على الساحة الدولية كثيرًا في الوصول إلى تسويه [3].

ثالثًا: القوى الإقليمية الفاعلة في ليبيا:

لا يمكن تجاهل أن الموقفين التركي والمصري أساسيان في تثبيت أي سيناريو للحل أو إفشاله في ليبيا، إضافة إلى أدوار دول عربيه أخرى، حيث أكدت تركيا أن الانتخابات تعتبر منعطفا هامًا في العالمية الانتقالية بليبيا، وأكدت ضرورة أن تكون الانتخابات عادله ومستقلة وأن تحظى بالاعتراف من قبل كافة الأطراف في ليبيا [4].

المطلب الثاني: أهم المعوقات التي توجاه أو تعرقل العملية الانتخابية:

يعد النظام الانتخابي أحد العوامل الأساسية في الديمقراطية وتعزيز التمثليه السياسية وفي حالة ليبيا اتلي شهدت تحولا سياسي عد الانتفاضة الشعبية عام 2011 فإن تطوير نظام انتخابي فعال وشفاف يعد أمرًا حيويًا لتحقيق الاستقرار وتعزيز الشرعية الديمقراطية.

أولًا: معوقات سياسية:

تتعدد وتختلف المعوقات السياسية لتطوير النظام الانتخابي من بلد لآخر واهم هذه المعوقات:

1. الصراع السياسي يمكن أن يكون الصراع بين الأحزاب والجهات المختلفة عائقًا رئيسيًا أمام تطوير النظام الانتخابي.
2. التدخل الخارجي: قد يتعرض تطوير النظام الانتخابي للتدخل الخارجي والتأثيرات السياسية لصالح دول أخرى [5].
3. عدم الاستقرار السياسي يتطلب تطوير النظام الانتخابي استقرارًا سياسًا نسبيًا لتمكين وضع وتنفيذ قوانين وإجراءات الانتخابات في الحالات التي تشهد اضطرابات سياسية.

---

[1] المبادرة الأمريكية بشأن ليبيا، وكحب الطموحات الروسية والتركية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية, 12 أغسطس, 2020, ص70.

[2] محمد ارتسه, واشنطن تطالب بعدم السماح بتهديد الانتخابات الليبية، وكالة الاناضول، ص105.

[3] مصطفي عبد الله أبو القاسم خشيم، انتخابات المؤتمر الوطني في ليبيا: مسار التحول الديمقراطي، مجلة المستقبل العربي، العدد 410, يوليو 2012.

[4] نعمه حسين الباروني (2019) المشاركة السياسية والقرار السياسي في ليبيا بعد انتفاضه السابع عشر من فبراير، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة المنصورة، جمهورية مصر العربية، ص50.

[5] محمد علي بن يونس (2003) الأحزاب السياسية في ليبيا وأثرها على التنمية السياسية: دراسة تحليلية على الأحزاب السياسية فرع الأكاديمية الليبية، مصراته، ليبيا، ص120.

4. الثقة السياسية يمكن أن تؤثر الثقة السياسية في المجتمع على تطوير النظام الانتخابي إذا كانت هناك ثقافه سياسية تفتقر إلى الاحترام والالتزام بقواعد الديمقراطية [1].

ثانيًا: معوقات قانونية:

تعد المعوقات القانونية أحد العوامل الرئيسة التي تؤثر على تطوير النظام الانتخابي في ليبيا، فالتشريعات والأنظمة القانونية المتعلقة بالانتخابات تلعب دورًا حاسمًا في تنظيم وضمان سلامة العملية الانتخابية وتحقيق التمثيلية الشاملة، تواجه ليبيا تحديًا في غياب قوانين انتخابيه شامله ومحدثه تتضمن التفاصيل اللازمة لتنظيم العملية الانتخابية بشكل فاعل يجب وضع قانون انتخابي شامل يغطي جوانب مثل تسجيل الناخبين وتوزيع المقاعد وتمويل الحملات الانتخابية, وتشير دراسة أن ليبيا تواجه تحديًا في وضع قانون انتخابات الهيئة السياسية الفعال والشامل بحيث يتضمن القانون تفاصيل حول تشكيل الهيئات الانتخابية وإجراءات الاقتراع وحقوق المرشحين ينبغي وضع قانون شفاف ودقيق لضمان عملية انتخابية عادله وشفافة[2].

ثالثًا: معوقات اقتصادية:

المعوقات الاقتصادية لتطوير النظام الانتخابي يمكن ان تشمل عده عوامل:

1. نقص التمويل قد يكون نقص التمويل أحد أهم المعوقات الاقتصادية التي تعوق تطوير النظام الانتخابي وتحتاج العمليات الانتخابية إلى تمويل لتنظيم الحملات الانتخابية.
2. الفساد وسوء الإدارة المالية يؤثر على تطوير النظام الانتخابي إذا كان هناك فساد في الموارد المالية المخصصة للانتخابات [3].
3. عدم ترشيد موارد الدولة (النفط) وغيرها لاستغلال الثروة البشرية والطبيعية وفق خطة تنموية عقلانية.

رابعًا: معوقات اجتماعية وثقافية:

تشير بعض الدراسات إلى أهمية النواحي الاجتماعية والثقافية في تطوير النظام الانتخابي على مستوى دول العالم عمومًا وليبيا على وجه الخصوص، ويعد قلة الوعي السياسي أحد أهم المعوقات الاجتماعية والثقافية التي تحد من نجاح العملية الانتخابية قد يكون لدى الناخبين قله للوعي السياسي وفهم غير كافٍ لأهمية النظام الانتخابي ودوره في تحقيق الديمقراطية[4].

النتائج:

1. بعد المطاف الذي عرضته هذه الورقة عن الحالة الليبية يستلم للخروج من هذه الازمه ترتيب إجراء انتخابات رئاسيه وبرلمانيه لسد الفراغ الدستوري.
2. أن اقتراب الدولة لحسم المسائل الجوهرية إلى أن القوى الخارجية تسعى لدعم شخصيات مواليه لها.
3. يجب إزالة العثرات أمام المبادرة الأممية التي تنص على دعم الانتخابات.

---

[1] نعمة حسين الباروني، المشاركة السياسية والقرار السياسي في ليبيا بعد الانتفاضة، مرجع سابق، ص120.

[2] موسى عرفات (2020) أثر الثقافة السياسية على التقنية السياسية، مجلة الاقتصاد والسياسة، المجلد 17, العدد 4.

[3] مصطفي عبدالله أبو القاسم خشيم, انتخابات المؤتمر الوطني الانتقالي في ليبيا, مرجع سابق, ص201.

[4] محمد علي بن يونس, الأحزاب السياسية في ليبيا وأُرها على التنمية السياسية, مرجع سابق, ص150.

التوصيات:

1. الوضـــع في ليبيا تســوده الفوضـــى والفســاد والميشــات المتعددة التي تكثر مناطق معينه دون ســيطرة الحكومتين في الشرق والغرب، وبالتالي فإن الشرعية قد اضـمحلت على كل من مجلس النواب ومجلس الدولة ويجب المبادرة إلى تشكيل مجلس منتخب من قبل الشـعب الليبي يسـمى (الجمعية الوطنية) يقع على عاتقه وضـــع الدســـتور دائم للبلاد ووضـــع القوانين الانتخابية ومهمه الإشـــراف على الانتخابات الرئاسية ومتى تنتهي الجمعية من مهامها ينتهي دورها.
2. يجب على المؤسسة العسكرية أن تتواجد تحت جيش واحد بدلا من صيغ قوى متعددة والانحياز إلى أي طرف معين دون أخر.
3. يتوجب على الأمم المتحدة أن تأخذ دورها المعتاد والا تصـنع الحلول لمعالجة الأزمة الليبية فحسب، بل يجب أن تفرض عقوبات على الكيانات السياسية التي تعرقل العملية الانتخابية.

المراجع

أولًا: الكتب:

1. إبراهيم شيحا، مبادئ الأنظمة السياسية، دار النهضة العربية, 1015.
2. بلقيس، محمد جواد، الموجز في النظم السياسية الديمقراطية، دمشق, 2020.
3. ثروت بدوي، النظم السياسية، الجزء الأول، دار النهضة العربية, 1964.
4. حميد حنون خالد، الأنظمة السياسية، بغداد، العراق, 2015.
5. سليمان الطماوي, النظم السياسية والقانون الدستوري، القاهرة, 1988.
6. كمال الغالي، مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية، دار النهضة العربية.
7. محسن خليل، النظم السياسية والقانون الدستوري، الجزء الأول، دار النهضة العربية, 1967.
8. محمود عاطف البنا، الوسيط في النظم السياسية، القاهرة, 2000.
9. محدم علي بن يونس، الأحزاب السـياسـية في ليبيا وأثرها على التنمية السـياسـية، دراسـة تحليليه على الأحزاب السـياسـية في ليبيا وأُرها على التنمية السـياسـيه, دراسـة تحليلية على الأحزاب السـياسـية فرع الأكاديمية الليبية، مصراته، ليبيا.

ثانيًا: المجلات:

1. محمد عبدالحفيظ الشـيخ، الاتفاق السـياسـي الجديد, 2021, مجلة دراسـات شـرق اوسـطيه، العدد 95, ربيع 2021.
2. المبادرة الأمريكية بشـــأن ليبيا وكبح الطموحات الروســية والتركية، مركز الامارات للدراســات والبحوث الاستراتيجية, 12 أغسطس, 2020.
3. مصـــطفي عبد الله أبو القاســم خشـــيم، انتخابات المؤتمر الوطني في ليبيا، مســار التحول الديمقراطي، مجلة المستقبل العربي، العدد 40 يوليو 2012.